الدستور العراقي لعام ١٩٢٥في الصحافة العراقية

الأستاذ الدكتور ابراهيم فنجان الأمارة
قسم التاريخ / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة
الأستاذ المساعد الدكتور حيدر شهيد جبر الخفاجي
قسم التاريخ / كلية التربية للبنات / جامعة الشطرة

المستخلص

لم تكن فكرة الدستور العراقي (القانون الأساسي) عام ١٩٢٥ وليدة مرحلة واحدة ،بل مرت بمراحل عدة حتى وصلت الى صورتها النهائية. وقد تظافرت جهود مختلفة حتى اكتمل الدستور بصيغته الاخيرة، الذي يعد اول دستور ظهر بعد قيام الحكومة العراقية عام ١٩٢١. وفي ضوء ذلك جاء البحث ليسلط الضوء على ما تطرقت اليه الصحافة العراقية أبان مدة المصادقة على اول دستور للبلاد. ولما كانت الصحافة تمثل السلطة الرابعة، فقد أهتمت بدورها بنشر كل ما يخص الشأن العراقي آنذاك لاسيما في الجانب السياسي، الذي يعد الدستور احد اركانه الأساسية في بلد كان لتوه قد بدأ وضع الاسس الاولى لبناء دولة جديدة تحت اشراف بريطانيا. قسم البحث على محورين: تضمن اولهما نبذة تاريخية عن المراحل التي مر بها الدستور حتى وضع اللمسات الأخيرة عليه. بينما تطرق المحور الثاني الى ابرز ما نشرته الصحف العراقية عن الدستور من مواقف رسمية وبرقيات التهاني، واحتفالات الدوائر الرسمية في مناطق مختلفة من البلاد. اعتمد البحث على عدد من المصادر المتنوعة التي رفدته بمعلومات قيمة ومنها كتاب تاريخ العراق السياسي ج١ للمؤلف عبد الرزاق الحسني،. فضلاً عن عدد من الصحف العراقية التي شملت (صحيفة العراق، صحيفة الموصل، صحيفة الاوقات البغدادية، صحيفة العالم العربي، صحيفة الاستقلال) التي احتوت على معلومات قيمة ونادرة تستخدم للمرة الاولى وتأتي أهيمتها لكونها معاصرة للحدث.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٧/١٤ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٨/١٩

المقدمة

على الرغم من المواضيع الكثيرة التي كتبت عن الدستور العراقي، لم تحدد دراسة مفصلة عنه في السلطة الرابعة التي تمثل الصحافة الصادرة في تلك المدة الزمنية، ونظراً لأهمية الدستور بوصفه اول دستور يسن في تاريخ العراق الحديث، يأتي هذا البحث ليكشف النقاب عن ابرز ما تطرقت اليه ابرز الصحف العراقية آنذاك التي كانت معاصرة لهذا الحدث التاريخي المهم. يحاول البحث الأجابة عن بعض التساؤلات المهمة ومنها: كيف وضع الدستور العراقي عام ١٩٢٥؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن وضعة؟ فضلاً عن الكشف عن ابرز ما تضمنته الصحافة العراقية عن الدستور خاصة بعد اعداده بشكل كامل ونشره في الصحف؟ وما تضمنته ايضاً بعد المصادقة عليه بصورة رسمية؟ولغرض الاجابة عن التساؤلات في اعلاه، قسم البحث الى محورين، تطرق اولهما: الى نبذة تاريخية عن المراحل التي مر بها الدستور وصولاً الى صورته النهائية، في حين تضمن المحور الثاني: ما كتب وما نشر عن الدستور في الصحافة العراقية سواء ما تضمن من مقالات قبل المصادقة عليه او بعدها.

اعتمد البحث على عدد من المصادر المتنوعة التي رفدته بمعلومات قيمة ومنها كتاب تاريخ العراق السياسي ج١ للمؤلف عبد الرزاق الحسني،. فضلاً عن عدد من الصحف العراقية التي شملت **(صحيفة العراق، صحيفة الموصل، صحيفة الاوقات البغدادية، صحيفة العالم العربي، صحيفة الاستقلال)** التي احتوت على معلومات قيمة ونادرة تستخدم للمرة الاولى وتأتي أهيمتها لكونها معاصرة للحدث.

اولاً: نبذة تاريخية عن الدستور العراقي عام ١٩٢٥:

لم يكن الدستور العراقي الذي صدر عام ١٩٢٥ وليد فكرة واحدة، بل مر بمراحل متعددة وصولاً الى اللمسات الاخيرة التي أقر بها بشكل رسمي. وقد مارست الحكومة البريطانية دورا كبيرا في ذلك، بوصفها دولة منتدبة على العراق، فقد كانت صاحبة اليد الطولى في رسم سياسة العراق المستقبلية بما يضمن لها مصالحها الضرورية فيه. كانت الحكومة البريطانية قد تعهدت في صك الانتداب بوضع قانون اساسي للعراق في مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات من تاريخ الانتداب ، على ان يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة عليه، ويضمن هذا القانون كافة الحقوق الاساسية للشعب، ويسن بمشورة الحكومة العراقية [١] . فضلاً عن ذلك اشترطت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب[٢] على الملك فيصل الأول عند مبايعته في ١١ تموز ١٩٢١ على ان تكون حكومته حكومة دستورية نيابية مقيدة بالقانون[٣] وعلى اثر ذلك أشار الملك فيصل الأول خلال حفل تتويجه في ٢٣ أب ١٩٢١ إلى أهم الأعمال التي سيقوم بها، إذ جاء في خطابه: ((**إنّ أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخاب، وجمع المجلس التأسيسي، ولتعلم الأمة أنّ مجلسها هذا هو الذي سيصنع بمشورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية**)) [٤]

بدأت المحاولات الاولى لوضع القانون الاساسي العراقي(**الدستور**) في عام ١٩٢١، عندما شكلت بريطانيا لجنة خاصة لأعداد لائحته ،تألفت من الميجر (دبليو - جي يونغ) الموظف في دائرة الشؤون الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية في لندن ، والمستر ايم . اي . ادراورد) المستشار القضائي بدار المندوبية وبأشراف المستر دافيج - سون واستعانت اللجنة في عملها بدساتير بعض الدول كاستراليا ونيوزلندا وايران.[٥]

ولعل اهم ما تضمنه هذا المشروع الذي وضع في بغداد ، تأليف مجلس باسم مجلس الملك يتألف من ثلاثين عضواً معينين وبضمنهم الوزراء، يعهد اليه تشريع الامور التي تتعلق بشؤون المعاهدة العراقية البريطانية ، وتكون له صلاحية تعديل جميع التشريعات عدا تلك التي تقرر بأغلبية الثلثين في مجلس النواب. وتضمن المشروع ايضاً مادة تضفي الشرعية على البيانات والانظمة والقوانين التي سبق وان اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق والحاكم الملكي العام والمندوب السامي ،وتلك التي اصدرتها حكومة الملك فيصل الاول ،خلال المدة من الخامس من تشرين الثاني عام ١٩١٤ وحتى تنفيذ الدستور. وكان على الموظفين البريطانيين الذين اسهموا في وضع نصوص هذا المشروع ان يضمنوا ما يعزز مركز بريطانيا في العراق عن طريق وضع اكثر ما يمكن من السلطات، وبالذات السلطات التشريعية، بيد الملك وابعاد الفرص عن المجالس المنتخبة في عرقلة مساعي الحكومة.

عرضت اللجنة المشروع على الملك فيصل الاول، فقبله بصورة مبدئية واحاله في اذار عام ١٩٢٢ الى لجنة عراقية تألفت من وزير العدلية ناجي السويدي ووزير المالية ساسون حسقيل ، وسكرتير الملك الخاص رستم حيدر. وبعد تدقيق المشروع، اعترضت هذه اللجنة عليه ، لكونه منح الملك صلاحيات واسعة وحرم مجلس الامة من وضع أي تشريع يخالف معاهدة التحالف المبرمة بين الحكومتين العراقية والبريطانية. [٦] لذلك وضعت اللجنة مشروعاً آخر يمثل وجهة النظر العراقية، استوحت بعض احكامه من الدستور العثماني وبعض دساتير الامم الأخرى كالدستور الياباني.

وبعد ذلك تم ارسال المشروعين الى وزارة المستعمرات في لندن في السادس من نيسان عام ١٩٢٢، وهناك اعد مشروع موحد قلصت فيه صلاحيات الملك وجعلت الحكومة تحت اشراف المجلس النيابي وتحقيق مسؤولياتها امامه. وكان هذا الحق قد منح للملك في المشروع الاصلي، كما اناط بالملك صلاحيات تشريعية فأعطاه حق اصدار المراسيم التي لها قوة القانون. وبعد ذلك تم اعادة المشروع الى بغداد بعد تنقيحه في الخامس عشر من شباط عام ١٩٢٣ . وفي ضوء ذلك، قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة مشتركة عراقية بريطانية تضم في عضويتها وزير العدلية ناجي السويدي والمستر دراور مستشار وزارة العدلية وخولاها الاستعانة بمن تراه من الحقوقيين العراقيين، وهي اللجنة التي قامت بإدخال تعديل مهم يتضمن جعل الوزراء مسؤولين امام مجلس النواب وليس

امام الملك كما كان النص في السابق ،على اساس ان مسؤولية الوزارة امام مجلس النواب هي التي تحصن النظام برلمانياً ، ووضعت اللجنة ايضاً نصاً يلزم الملك بان يستحصل موافقة مجلس الامة على اعلان الحرب ، كذلك اقترحت اللجنة نصاً يمنع الملك من حل مجلس الاعيان.

وارسل مشروع بغداد الثاني الى وزارة المستعمرات البريطانية في التاسع من نيسان عام ١٩٢٣ فتم تنقيح المشروع في ضوء مذكرات لجنة الشرق الاوسط البريطانية التي وردت فيها: ان الضرورة والرغبة هي أن يوضع القانون الاساسي بحيث يؤهلنا للسيطرة على مجلس الامة العراقي عن طريق الملك من اجل تحقيق العلاقات التي نظمت بواسطة المعاهدة .

ووعلى اثر ذلك ارسل المشروع بعد تنقيحه ثانية الى بغداد في ايلول عام ١٩٢٣، اذ الفت لجنة برئاسة عبد المحسن السعدون لدراسته، فوافقت عليه من دون ادخال اي تعديل جوهري، ثم اقره مجلس الوزراء، وبذلك اخذ مشروع نيسان ١٩٢٣ المنقح من قبل بريطانيا شكله النهائي ونشر مشروع القانون الاساسي في الصحف في تشرين الثاني عام ١٩٢٣ واصبح جاهزاً لعرضه على المجلس التأسيسي لإقراره[٧]

ثانياً: الدستور العراقي ١٩٢٥ في الصحافة العر اقية:

كانت الصحافة العراقية قد اهتمت بالكثير من المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المواضيع والقضايا الاخرى، فضلاً عن اخبار المدن العراقية المختلفة، واخبار الدول الاخرى، وركزت في بعض الاحيان على ابرز القضايا السياسية، ومن ضمنها الدستور العراقي ،الذي تطرقت اليه بعض الصحف العراقية خلال مدة مناقشته في المجلس التأسيسي حتى مصادقة الملك عليه بصورة رسمية، وسوف نتطرق الى ماورد عن الدستورف في ابرز الصحف التي كانت معاصرة لهذا الحدث التاريخي:

قامت بعض الصحف منذ تشرين الثاني عام ١٩٢٣ بنشر مواد القانون الاساسي بشكل كامل لكي يطلع الشعب عليها بشكل مفصل[٨]

والمهم ذكره ان لائحة القانون الاساسي (الدستور) كانت تضم ١٢٣ مادة موزعة على ١٠ ابواب، ومقدمة جاء فيها: **((ان العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة، ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه، وحكومته ملكية وراثية، شكلها نيابي وبغداد عاصمة العراق، ويجوز اتخاذها غير عاصمة بقانون))** [٩]

كانت صحيفتا العراق[١٠] والاستقلال[١١] من ابرز الصحف الصادرة آنذاك التي اهتمت بالكثير من القضايا السياسية، ولما كان موضوع دراستنا يتعلق بالدستور العراقي، فسوف نتطرق الى ابرز ما نشرته الصحيفتان ابان تلك المدة عن الدستور العراقي، ففي سياق نشرهما مواد الدستور العراقي على صفحاتهما، حاولت صحيفة العراق تحفيز ابناء الشعب على اهمية الاطلاع على مواد الدستور، فضلاً عن انتقادها لبعض المواد التي وردت فيه، فقد جاء في عددها المرقم ١٠٥٣ الصادر بتاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٢٣ مقالاً بعنوان((

حول الدستور)) اوضحت فيه **((لقد تركنا امر نقد الدستوروبيان آراءنا فيه الى ما بعد انجازه ونشره لكي يكون مبسوطاً لدى القراء))**[١٢]

اما صحيفة الاستقلال فقد اهتمت بدورها في نشر مواد الدستور العراقي لكي يطلع عليه الشعب، كما طالبت أبناء الطبقة المثقفة بضرورة الاطلاع على المواد الواردة في الدستور، إذ نشرت في عددها المرقم ٢٧٦ الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٢٣ مقالاً بعنوان **((القانون الأساسي وواجب رجال القانون))** وقد جاء فيه **((وعدت الحكومة العر اقية بنشر القانون الاساسي الذي بدأت بتحريره منذ عدة اشهر، وهي اليوم تفي بوعدها وتنشر تلك اللائحة على صفحات الصحف العر اقية شأنها شأن الحكومات الديمقراطية الحرة، و أننا لا نريد بذلك مدح الحكومة او التعظيم من شأنها، بقدر ما نريد لفت انظار رجال القانون الى اداء واجبهم تجاه هذا الأمر، لكونه من الأمور التي تتوقف عليها سعادة البلاد او شقائها في المستقبل القريب. .. اننا اليوم بحاجة ماسة الى اصلاح اخطائنا بأفضل الطرق واحسن الوسائل، واهم ما يجب ان نهتم به هو تدقيق مواد القانون الاساسي نبذة نبذة وفحص كلماته حرفاً حرفا... أن الموقف الخاص يستدعي من رجال القانون ابداء اراءهم حول القانون الاساسي الذي نشرته الصحف ... تذكروا يا حضرات المحاميين والاختصاصيين في العلوم الحقوقية ان كثيراً من اعضاء المجلس التأسيسي ليسوا من دارسي الحقوق ومن المشتغلين بالقانون، وضعوا نصب اعينكم اننا لانزال حديثوا العهد في مثل هذه الامورواعلموا ان انتقاداتكم وآرائكم ستكون اكبر مرشد لأعضاء المجلس في سبيل الخيروالاصلاح.))**[١٣]

ويبدو ان ما ذكر في اعلاه كان له اثره، فقد نشرت صحيفة الاستقلال مقالاً اخر في عددها المرقم ٢٧٨ الصادر بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ تحت عنوان **((دعامة الاستقلال التام وسر سعادة الأمم المتمدنة في الوقت الحاضر))** ورد فيه **((أن اغلب الشعوب المعاصرة اهتمت بوضع دساتيرها ووضعت فيها مواد وفقاً لاحتياجاتها وحالاتها الخاصة، ولسوء الحظ ان واضعي لائحة دستورنا العراقي قد اغفلوا ذكر اهم المواد، خاصة ان اغلب اعضاء المجلس التأسيسي القادم لا يفرقون بين الألف والياء ولا يدركون اهمية وظائفهم المقدسة، ولا شك ان جميع المفكرين يعتقدون ان المعارف هي دعامة الاستقلال التام وسر سعادة الأمم المتمدنة، وان الواجب يقضي بوضع مادة واضحة بين المواد تعرب عن درجة اعتمادنا على المعارف ووجوب نشرها في البلاد، وأن هذه المادة يجب ان تكون ذات صفة استثنائية بارزة، ويجب ان تخصص خمس واردات الدولة على الأقل لنشر التعليم بين افراد الشعب))** [١٤]

اما صحيفة العراق فقد ذهبت ابعد من ذلك فقد نشرت في بعض اعدادها مقالات للكاتب سلمان الشيخ داود(وهو ناشط صحفي واحد ابرز اعضاء هيأة تحريرها) تحت عنوان **((الدستور العراقي))** وجهت فيها بعض

الانتقادات الى بعض المواد التي تضمنها الدستور، ومنها المادة (٥) التي تنص على:((**ان حرية جميع سكان العراق مصونة من التعرض والتدخل فلا يجوز القاء القبض على احدهم ولا معاقبته ولا تعريضه لقيود الالام ولا نفيه و ابعاده عن وطنه**)) ، إذ وجد في هذه المادة بعض الغموض مع انها يجب ان تكون صريحة للغاية، لأن تعريض الانسان لقيود الالام ممنوع في القوانين المدنية اجمعها. كما انتقد عبارة نفيه وابعاده عن بلاده ،إذ ليس هناك دولة متمدنة تقبل مبدأ النفي خارج الوطن لمن هو من تبعة تلك الدولة واحد افرادها[١٥]

اما المادة (٧) فتضمنت((**ان لا يمنع احد من مراجعة المحاكم ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المختصة به الا بموجب القانون**))، فقد كانت ايضا موضع انتقاد من الكاتب سلمان الشيخ الذي اوضح ان جملة (الا بموجب القانون) لا محل لها ،إذ لا يوجد قانون يقضي بمنع احد من مراجعة المحاكم المختصة او يجبر احد على محكمة غير المحكمة المختصة به ،ولم تشر القوانين الاساسية الاخرى الى هذه المادة[١٦]

كما وجه الكاتب الىمذكور النقد الى المادة (٤٩) التي تتضمن جعل مخصصات النواب على حساب العملة الهندية الروبية[١٧] ،وبين ان الدستور رمز استقلال البلاد ومظهر من مظاهر الحكم القومي، فلا يجدر بواضعيه ان يتركوا فيه مواد لا تأتلف مع ما ينم عنه الدستور، فلا بد ان تكون لهذه البلاد عملة نقدية موحدة وهي الدينار.[١٨] وفي معرض انتقاده للمادة (١٢٣)،التي تضمنت اعتبار دائرة الاوقاف الاسلامية من دوائر الحكومة الرسمية، وتدار شؤونها وتنظم ماليتها بمقتضى قانون خاص، تساءل سلمان الشيخ داود ، ما لداعي من وضع لجنة الدستور هذه المادة الغريبة في بابها في دستور البلاد، فأن الدستور العراقي خول الجماعات المختلفة ان تدير شؤون اوقافها مباشرة، وان استثناء الاوقاف الاسلامية من هذه القاعدة يدل بصراحة على عزم الحكومة على الاستيلاء على إدارة الاوقاف الاسلامية بصورة نهائية تمنع كل مطالبة في المستقبل بشؤونها [١٩]

كما اوضح الكاتب سلمان الشيخ داود ،ان الانتقادات التي يوجهها إلى مواد الدستور كانت قد اعتمدت على اكبر الثقات من مؤلفي الكتب الدستورية الحديثة التي تبحث في ماهية الدساتير، ومن يتتبع سلسلة مقالاته يتأكد ان الدستور العرقي مبني على احدث اسس النظريات الدستورية واكثرها شيوعاً، الا في بعض المواد التي هي وليدة وضع البلاد السياسي. ومهما يكن فلا يمكن لدستور اي امة من الأمم الحديثة العهد بالحياة السياسية المستقلة والديمقراطية، ان يخلو من بعض المواد التي لا تأتلف تماماً مع بعض المواد التي تماثلها في دساتير الامم الراقية[٢٠] وبعد مدة وجيزة من نشر الدستور في الصحافة العراقية ،كانت الأنظار متجهة صوب المجلس التأسيسي الذي عقد جلسته الأولى في ٢٧ أذار ١٩٢٤ وكانت مهمته تتعلق للبت بالأمور التالية:

١- المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢.

٢- لائحة القانون الاساسي (الدستور).

٣- لائحة قانون الانتخابات للمجلس النيابي.

وخلال حفل افتتاح المجلس التأسيسي أكد الملك فيصل الاول على أهمية القانون الاساسي **(الدستور)** بقوله: **((كذلك نوجه انظاركم الى خطورة القانون الاساسي، ركن السياسة الداخلية، إذ عليه تتوقف سمعتنا عند الأمم المتمدنة))** [٢١] وفي ٣ نيسان ١٩٢٤ سلم رئيس الوزراء جعفر العسكري لائحة القانون الأساسي **(الدستور)** الى رئيس المجلس التأسيسي عبد المحسن السعدون، ونتيجة لذلك قرر المجلس التأسيسي في جلسته السادسة بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٢٤ تشكيل لجنة لتدقيق ومناقشة القانون الاساسي**(الدستور)** ،وتألفت بدورها من (١٥) عضواً، يمثل كل لواء عضواً، بينما مثل لواء الموصل عضوين[٢٢]

واجهت اللجنة مشاكل كثيرة لكونها كانت اللجنة المشرفة نفسهاعلى تدقيق المعاهدة العراقية البريطانية، مما ادى الى تداخل في القضايا المشتركة بين اللائحتين، فضلاً عن ذلك فقد نصت المادة (٣) من المعاهدة العراقية البريطانية على :**((يو افق ملك العراق على ان ينظم قانوناً اساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي، ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب ان لا يحتوي على ما يخالف نصوص المعاهدة، وأن يأخذ بنظر الاعتبار حقوق ومصالح الشعب العراقي))** [٢٣] ومع ذلك بدأ المجلس في ١٤ حزيران ١٩٢٤ بمناقشة لائحة القانون الاساسي، واستمر لمدة ١٨ جلسة [٢٤] ،حتى صادق المجلس التأسيسي في جلسته الحادية والأربعون التي عقدت بتاريخ حتى ١٠ تموز ١٩٢٤ على لائحة القانون الاساسي **(الدستور)** بشكل نهائي[٢٥]

والمهم ذكره ،ان صحيفة العراق انفردت بنشر بعض جلسات المجلس التأسيسي التي تضمنت مناقشة لائحة القانون الاساسي **(الدستور)** ،فقد جاء في عددها المرقم ١٢٦٦ الصادر بتاريخ ٧ تموز ١٩٢٤ ، نشر جلسة يوم السبت بتاريخ ٥ تموز ١٩٢٤ التي تضمنت مناقشة نواب المجلس التأسيسي لمواد الدستور من المادة ٨٧- ١٠٥[٢٦] اما عددها المرقم ١٢٦٧ الصادر بتاريخ ٨ تموز ١٩٢٤ فقد نشرت جلسة يوم الاثنين بتاريخ ٧ تموز ١٩٢٤ التي تضمنت مناقشة نواب المجلس التأسيسي لمواد الدستور من المادة ١٠٦-١٢١،[٢٧] بينما نشرت في عددها المرقم ١٢٦٨ الصادر بتاريخ ٩ تموز ١٩٢٤، مقالاً بعنوان **((عصر العراق الدستوري))** ،اوضحت فيه انتهاء اللجنة المكلفة في المجلس التأسيسي من مناقشة مواد الدستور والتصويت عليه مرة واحدة، ليرفع الى الملك للمصادقة عليه. وبذلك تكون البلاد قد دخلت في عصر دستوري جديد، على اثر مغادرتها عهد الغموض الماضي ودخولها في العهد الجديد، الذي يعد اكبر مرحلة تقطعها في حياتها السياسية وتطورها في الحكم المستقل[٢٨]

وبعد التصديق على لائحة القانون الاساسي**(الدستور)**، نشرت صحيفة العراق في صفحتها الاولى مقالاً تحت عنوان: **((هتاف المجلس للعهد الجديد))**، اشارت فيه الى الفرحة الكبيرة للنواب الذين صدحت اصواتهم على اثر التصديق على لائحة القانون الاساسي**(الدستور)** بالهتاف ليحيا العهد التشريعي في العراق. ويدخل العراق في حياة جديدة، مؤكدة على ان البلاد نالت دستوراً من ارق الدساتير.[٢٩]

ونتيجة للمصادقة على لائحة القانون الاساسي(**الدستور**) لم يتبق سوى مصادقة الملك فيصل الاول عليه، وهو امر عملت الحكومة البريطانية على تأخيره الى اشعار اخر لغرض رغبتها في الحصول على امتياز النفط في العراق بموافقة رئيس الوزراء دون الرجوع الى مجلس النواب والاعيان، لغرض الحصول على الموافقة بصورة قانونية ودستورية، لأن منح الامتياز قبل مصادقة الملك على الدستور لا يحتاج سوى موافقة رئيس الوزراء.[٣٠] وفي ١٤ تموز ١٩٢٥ حصلت بريطانيا على امتياز البحث والتنقيب عن النفط في العراق. وبالفعل بعد مرور سبعة ايام، وبالتحديد يوم ٢١ اذار ١٩٢٥، توجه موكب وزراي الى البلاط الملكي يتقدمه رئيس الوزراء ياسين الهاشمي حاملاً بيده اليمنى دستور المملكة العراقية ،وقد لف بقطعة من القماش الحرير الاخضر. وعند وصول الموكب الى بناية البلاط الملكي استقبل بتحية من الحرس الملكي، ثم تقدم رئيس الوزراء الى الملك وقدم اليه الدستور، فقبله الاخير وصادق عليه بقلم من الذهب[٣١]

وقد انفردت صحيفة العراق بنشر ما جاء بالإرادة الملكية آنذاك :

((نحن ملك العراق... بناء على ما قرره المجلس التأسيسي صادقنا على القانون الاساسي وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ))[٣٢]وعلى اثر ذلك اطلقت المدفعية ١٠١ اطلاقة اعلاناً بنشر الدستور، واقيمت معالم الفرح والزينة في العاصمة بغداد، وتم تبادل البرقيات بين الملك فيصل الاول وملك بريطانيا، والتي جاء فيها: **((اقدم اجزل الشكر للطف والصداقة التي ابدتها بريطانيا العظمى نحو العراق، مما ساعده على اجتيازهذا الشوط من التقدم، واني واثق من بقاء عطف بريطانيا وصداقتها ودوامها ابدياً))** . فجاء رد ملك بريطانيا بالقول:**((اخذت بكل سرور برقيتكم المعربة عن الشكر، واني اشارككم قلبياً في رغباتكم وفي دوام الصداقة بين المملكتين.))** [٣٣]وقد اهتمت الصحافة العراقية بموضوع نشر الدستور، إذ نشرت صحيفة العالم العربي[٣٤] مقالاً جاء فيه :**((اليوم يعلن الدستور العراقي وسيفرد تاريخ العراق للتدوين حادثة الحادي والعشرين من شهر أذار صفحة ممتازة، وقد سبقتها صفحات مملوءة الما وامالاً، والعالم العربي يرحب بهذا اليوم العزيز وي عظمه ويقدسه ويهنئ به العراق وجلالة ملكة وحكومته واهاليه اجمعين ... كما ان الشعب يدرك حق الادراك ان انشاء الدستور وتنظيمه واعلانه وان كان امراً عظيماً، لكن الامر الأعظم والأهم هو تطبيقه بشكل كلي والأمانة الحقة والعدل التام))** [٣٥]ومن جانبها نشرت صحيفة الاستقلال رأي اخر حول نشر الدستور فقد جاء في مقال لها: **((ليفرح الشعب اليوم بدستوره ولتنشر الصحف المحلية(والوطنية طبعاً) المقالات الترحيبية بدستورها، ... ولكن كان يجب ان يكون الدستور نافذاً مفعوله من يوم سنه، او قبل حسم الامتيازات الاقتصادية العراقية على الأقل. اما وقد طلعت علينا طلعته البهية ، بعد ان تمت الامتيازات النفطية... ما فائدة ذلك وقد قيد الشعب بقيود حقيقة لا قبل له بها. فعجيب ان يتأخر نشر الدستور تلك المدة، ثم يظهر للشعب بشكل مهيب بعد ان تمت**

الامتيازات الاقتصادية في ايام قليلة. اما اليوم فيحمل الموكب الوزاري الدستور الى البلاط الملكي لأجل التوقيع عليه، فيجب على الموكب ان يتذكر الامتيازات التي ابرمت، كما يتذكر خطورة المسؤولية التي تعهدت فيها الوزارة في بيانها امام المجلس)) [٣٦]

كما نشرت صحيفة العراق مقالاً اكدت في على ضرورة تنفيذ الدستور تنفيذا صحيحا، وان على الحكومة قبل كل شيء ان تحترمه وتصونه وتعمل بجميع نصوصه وفروضه ،فلا حرمة ولا قيمة له اذا اكتفي منه ببعض المواد واهمل البعض الاخر، وطالبت الصحيفة الحكومة ان تكون دليل الأمة في احترام الدستور والخضوع لأحكامه والتمسك ببنوده. [٣٧] فضلاً عن ذلك، فقد عمت الافراح والمسرات مختلف المدن العراقية التي ابتهجت بهذه المناسبة العظيمة، وارسلت البرقيات للتهنئة الى العاصمة بغداد، وكانت في طليعتها البرقية التي وردت من البصرة الفيحاء من قبل امين عالي باش اعيان العباسي التي جاء فيها: **((ارفع الى الجلالة ملكنا المعظم عبوديتي الصادقة ولوزرائه المحترمين تشكراتي الصميمة بمناسبة اعلان القانون الاساسي واهنئ كافة اخواني العراقيين في هذا اليوم السعيد))** [٣٨] كما وردت برقية اخرى من بلدية سنجار التي جاء فيها : **((ان اعلان القانون الاساسي العراقي اوجب اطمئنان قلوبنا بمستقبل زاهر لشعبنا الكريم تحت ظل عرش جلالتكم فباسم اهالي البلدة نعرض تشكراتنا الصادقة لاعتابكم السنية متضرعين الى المولى أن يسعد الامة بتأييد اركان عرش ملكنا المفدى))** [٣٩] بينما ارسلت برقية اخرى من جمعية الدفاع الوطني في لواء الموصل ورد فيها: **((تجلت الروح الوطنية السامية في الموصل وجميع توابعها بمظاهر المسرات في الحفلات العظيمة التي نظمت ابتهاجا بإعلان الدستور وتبادلت التهاني بهذا العيد الوطن السعيد، فنعرض واجب الشكران لجلالة ملكنا المعظم ولحكومته الموقرة داعين الى الله تعالى دوام سعادته والنصر والتمكين))** [٤٠]

وفي العاصمة بغداد اقامت أمانة العاصمة حفلاً بهذه المناسبة في حديقة الصالحية، التي زينت من مختلف جوانبها بمعالم الزينة، ووزعت رجال الشرطة على جانبي الطريق واقامت مجموعة من الشرطة عند مدخل الحديقة لإداء التحية للضيوف الذين بلغ عددهم ما يقارب (٣٠٠) ضيفاً، وكان في مقدمتهم المعتمد السامي ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء والمستشارون وكبار موظفي الحكومة من وطنيين واجانب، وكذلك كبار رجال الجيش الوطني والبريطاني و اشراف واعيان العاصمة، فضلاً عن قنصل دولة ايران، وقنصل دولة الولايات المتحدة الأميركية. وكان في استقبال المدعوين أمين العاصمة وكبار موظفي الأمانة، وشرف الملك فيصل الاول الحضور الى الحفل فوقف الجميع احتراماً لجلالته وصدحت الموسيقى بالسلام الملكي. [٤١]

وقد استمرت برقيات التهنئة تتوارد الى بغداد من جهات رسمية وغير رسمية، اذ وصلت برقية من قضاء شهربان جاء فيها: **((نرفع التهاني والتبريكات للعتبة الملوكية بمناسبة نشر الدستور العراقي الكافل بحقوق العباد وعمران البلاد ونسأل الله دوام العرش المفدى))** [٤٢]

كما انهالت برقيات التهاني التي رفعها رؤساء وشيوخ العشائر واشراف البلاد ووجوهها من كل حدب وصوب من المملكة العراقية، يهنئون الملك فيصل ويعربون عن السرور والابتهاج الذي شملهم بمناسبة إعلان القانون الأساسي **(الدستور)** ودخول البلاد دخولاً رسمياً في دور الحياة الدستورية[٤٣] .

وقد نشرت صحيفة العراق بعض برقيات التهنئة المتبادلة بين امانة العاصمة وبعض الدوائر الرسمية في البلاد، ومن بينها برقية حسن فائق مدير بلدية الموصل التي جاء فيها: **((ان السرور الحاصل لأهالي الحدباء بإعلان القانون الاساسي الكافل لتأمين وحدتهم العراقية فوق التصور.))**. فجاء رد امين العاصمة على ذلك ببرقية تضمنت ما يلي: **((ترفع عاصمة العراق الى الحدباء قلب العراق النابض تهانيها الصميمة بمناسبة اعلان الدستور المصون، وهي ترجو ان يكون ذلك مبدأ عهد جديد في حياتنا السياسية ومما يقوي أواصر الوحدة العراقية.))**

كما ارسلت بلدية العمارة الى امانة العاصمة برقية تهنئة ورد فيها : **((باسم كافة الأهالي في لواء العمارة أرفع لسكان العاصمة اخلص التهاني بنشر القانون الاساسي سائلاً المولى أن يجعله فاتحة عصر سعيد على الامة العراقية))**، فجاء رد امانة العاصمة ليؤكد اشتراك عاصمة العراق في الاحساسات الشريفة التي تضمنتها برقية بلدية العمارة, وشكر العاصمة لسكان لواء العمارة على الروح الوطنية الصادقة التي اظهروها بمناسبة نشر الدستور العراقي. ومن الموصل ارسل فرع حزب الاستقلال برقية ورد فيها: **((يقدم حزب الاستقلال العراقي اليكم التهاني القلبية بمناسبة اعلان الدستور ويسأل الله ان يوفق البلاد العزيزة إلى ما فيه الخير))**، وجاء رد امانة العاصمة على ذلك بما يلي: **((نقدر جهودكم ونعظم الروح السامية التي اظهرتموها بمناسبة عيد نشر الدستور العراقي المصون الكافل للوحدة العراقية حقق الله امال البلاد الحقة))** [٤٤] كما اصدرت رئاسة الوزراء بياناً الى الشعب العراقي نشرته بعض الصحف العراقية جاء فيه: **((نشر القانون الأساسي خطوة كبيرة في تأييد رغبة الأمة ... لم تكن ثمار القانون الأساسي لتقتطف بمجرد اعلانه وارسال برقيات التهنئة بنشره، بل ان الحكومة بمجموعها ولكل من رجالها تأثيراً عظيماً في هذا التقدم، ان المسؤولية التي أودعها القانون على عاتق الوزارة هي اعظم مما تصورناه وتتصوره. ً.. فليعلم هؤلاء أن الدستور لا يسمح بب قاء أي عضو لا يستمد سلطته من روحه او يعبث بحقوق الافراد مستنداً على نفوذ أو نفوذ مساعديه، تظهر في مركز المملكة وفي اطر افها بعض الأعمال التي لا تنطبق على القانون منها ما يظهر ومنها ما يبقى مخفياً، فما يظهر منها يجب ان يعالج معالجة شديدة سريعة وما يخفى منها يجب اظهاره بكل وسيلة كلا يبقى حاجزما في سبيل اقامة الحق والعدل بالرغم من نشر القانون الاساسي.))** [٤٥]

وقد استمرت افراح الشعب العراقي بمناسبة اعلان الدستور إذ اقامت بلدية قضاء الهندية في لواء كربلاء حفلاً مميزاً بهذه المناسبة الوطنية، فقد اهتمت الحكومة المحلية في القضاء ودائرة البلدية بوضع معالم الزينة في مختلف انحاء المدينة، فقام الاهالي بتزيين دورهم ومحلاتهم ووضعوا الاعلام العربية والمصابيح فوقها. وفي الساعة الرابعة مساءً توافد المدعوون من رؤساء العشائر واشراف المدينة الى دار الحكومة تستقبلهم فرقة الكشافة مع عزف السلام الملكي . وفي بداية الحفل القى المدرس السيد عبد الرزاق افندي خطبة ترحيبية للحاضرين وتهنئة لهم بهذا اليوم المبارك ثم تكلم المدرس الشيخ هادي السماوي بكلمات موجزة وبعده القيت بعض القصائد والخطب الوطنية للاحتفاء بهذا اليوم العظيم.[٤٦] كما اقامت بلدية النجف بدورها حفلاً بهذه المناسبة وزينت المدينة نهاراً وانارتها ليلاً، وحضرها عدد من علماء النجف واشرافها وأدباءها وزعماء قبائلها احتفاء بعيد الدستور العراقي[٤٧] كما اقامت بلدية الموصل حفلاً كبيراً ضم عدد كبير من وجهاء المدينة التي زينت شوارعها بمعالم الزينة والاعلام العراقية، اذ حضر كبار الموظفين وكبار الجالية البريطانية، وافتتح الحفل ارشد افندي العمري والقى خطبة اوضح فيها افراح اهالي الموصل بهذا العيد الوطني، واهمية القانون الاساسي في حياة الشعب السياسية، وقد القيت القصائد الحماسية والاناشيد الوطنية مع عزف السلام الملكي [٤٨] في حين بعث مفتي الموصل حبيب العبيدي برقية جاء فيها: **((أسأل الله الذي وفق الأمة لوضع الأساس بأعلان الدستورفي ظل جلالتكم ان يزيدكم ويزيدنا توفيقاً في تشييد البناء ويجعل هذا اليوم التاريخي فاتحة عهد جديد يذكر ابناء الضاد بعهد الخلد والحمراء انه ولي التوفيق))**[٤٩]

والمهم ذكره ان صحيفة الموصل[٥٠] اقدمت بدورها على نشر مواد الدستور العراقي بعد المصادقة عليه في اعداد مختلفة لكي يطلع الناس بشكل مباشر على ما تضمنته هذه المواد من قوانين مختلفة[٥١]

الخاتمة

تبين من خلال البحث ،ان الصحافة العراقية اولت الدستور اهتماما خاصا، بوصفه احد الاركان الأساسية لإرساء النظام السياسي حديث العهد في البلاد، اذ اتضح دور الصحافة في لفت انتباه الشعب العراقي الى اهميه وعيهم بالدستور واهم المواد التي جاءت فيه، لما لهذا الدستور من اهميه بالغه ،بوصفه القاعدة التي تحدد شكل ومستقبل النظام السياسي في البلاد. فكانت الصحافة السبيل الذي من خلاله حاول المثقفون والقانونيون والمطلعون على الشأن السياسي، ايصال صوتهم وطرح انتقاداتهم لمواد الدستور لاسيما قبل اقراره من قبل المجلس التأسيسي.

وفي الوقت نفسه اوضحت الصحافة، ان اهميه الدستور لا تكمن في اقراره ،انما بالكيفية التي ستسلكها الحكومة ومؤسسات الدولة الاخرى في تنفيذه والالتزام بمواده. ومن جانب اخر اظهرت الصحافة العراقية ان الدستور يعد انجازا كبيرا

في مرحله التكوين السياسي الحديثة العهد في البلاد، وحاولت لفت انتباه الشارع العراقي الى حجم الخطورة التي يضع فيها الدستور الجديد البلاد على طريق الدول المدنية المتحضرة ،على الرغم من بعض الثغرات التي وردت فيه ،لاسيما فيما يتعلق بعلاقه العراق مع بريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة عليه. فضلا عن ذلك، حرصت الصحافة العراقية على نقل بعض مظاهر الابتهاج والفرح والسرور، التي عمت بعض ارجاء البلاد بإقرار الدستور، التي عكست التحول الواضح في الوعي السياسي الملموس لدى الكثير من فئات الشعب التي دعمت اقراره على امل النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

ملحق رقم (١) المقال الذي نشرته صحيفة العالم العربي عن الدستور العراقي [٥٢]

الدستور العراقي يعلن اليوم

٢١ - ٣ - ١٩٢٥

الشعب يجد حقه فيعتصم به

المصادر

اولاً: الكتب العربية:

١- حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، لندن- ١٩٨٧.

٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤، ج٢، بغداد-١٩٢٥.

٣- رجاء حسين الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وأراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، بغداد-١٩٨٤.

٤- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ط٧، بيروت- ٢٠٠٨ .

٥- عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، بغداد-١٩٦٤

٦- فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، ١٩٧٦.

٧- فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بيروت- ١٩١٤.

٨- مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق، بغداد – ٢٠٠٢.

٩- محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، بغداد-١٩٧٦.

ثانياً: البحوث المنشورة:

١- اخلاص لفته حريز، الافكار السياسية الواردة في الدساتير العراقية ١٩٢٥-١٩٥٨، مجلة اكليل للعلوم الانسانية، العدد ٣، ٢٠٢٠.

٢- اكرم الوتري، كيف وضع الدستور العرقي لسنة ١٩٢٥، مجلة افاق عربية، العدد ١٠، تشرين الاول ١٩٩٣.

٣- حنان طلال جاسم، سوسن عادل ناجي، الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ دراسة تاريخية، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد ٦٨، شباط ٢٠١٩.

٤- سليم حسين ياسين، الدستور العراقي الاول لسنة ١٩٢٥، مجلة ابحاث ميسان، المجلد السادس، العدد ٢١، ٢٠٠٩.

٥- علي يوسف الشكري، عدنان حسن محبوبة، محمد راضي ال كعيد الشمري، المجلس التأسيس العراقي ومشروع دستور عام ١٩٢٥، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد ٤٠، ٢٠١٩.

ثالثاً: الصحف:

١- **صحيفة العراق:**

_ صحيفة العراق، العدد ١٠٥١ في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٣.

- صحيفة العراق، العدد ١٠٥٢ في ٣١ تشرين الأول ١٩٢٣.

- صحيفة العراق، العدد ١٠٥٣ في ١ تشرين الثاني ١٩٢٣.

- صحيفة العراق، العدد ١٠٥٤ في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٣.

- صحيفة العراق، العدد ١٠٥٥ في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٣.

- صحيفة العراق، العدد ١٠٥٨ في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٣.

- صحيفة العراق، العدد ١٠٦٤ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٣.

- صحيفة العراق، العدد ١٠٧٤، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٣.

- صحيفة العراق، العدد ١١٣٤، في ٤ شباط ١٩٢٤.

- صحيفة العراق، العدد ١١٤٩ في ٢١ شباط ١٩٢٤.

- صحيفة العراق ، العدد ١٢٦٦ في ٧ تموز ١٩٢٤.

- صحيفة العراق ، العدد ١٢٦٧ في ٨ تموز ١٩٢٤.

- صحيفة العراق ، العدد١٢٦٨ في ٩ تموز ١٩٢٤.

- صحيفة العراق، العدد ١٤٨٤ في ٢١ أذار ١٩٢٥.
- صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٥ في ٢٣ أذار ١٩٢٥.
- صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٦ في ٢٤ أذار ١٩٢٥.
- صحيفة العراق، العدد ١٤٨٧ في ٢٥ اذار ١٩٢٥.
- صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٨ في ٢٦ أذار ١٩٢٥.
- صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٩ في ٢٧ أذار ١٩٢٥

٢- **صحيفة العالم العربي:**

- صحيفة العالم العربي، العدد ٣٠٦ في ٢١ أذار ١٩٢٥
- صحيفة العالم العربي، العدد ٣٠٧ في ٢٢ أذار ١٩٢٥.
- صحيفة العالم العربي، العدد ٣٠٩ في ٢٥ أذار ١٩٢٥.
- صحيفة العالم العربي، العدد ٣١٠ في ٢٦ أذار ١٩٢٥.

٣- **صحيفة الاستقلال:**

- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٦٦ في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٦٧ في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٦٨ في ٣١ تشرين الاول ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٦٩ في ١ تشرين الثاني ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٠ في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧١ في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٢ في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٣ في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٤ في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٥ في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٦ في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٧ في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٨ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٣.
- صحيفة الاستقلال ، العدد ٥٩٣ في ٢٣ أذار ١٩٢٥.

٤- **صحيفة الاوقات البغدادية:**

- صحيفة الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٣٣ في ٢٣ أذار ١٩٢٥.
- صحيفة الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٣٥ في ٢٥ أذار ١٩٢٥

٥- **صحيفة الموصل:**

_صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٣ في ٢٥ اذار ١٩٢٥.
- صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٤ في ٢٨ اذار ١٩٢٥.
- صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٥ في ٣٠ اذار ١٩٢٥.

- صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٧ في ٤ نيسان ١٩٢٥ .
- صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٨ في ٦ نيسان ١٩٢٥ .
- صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٩ في ٩ نيسان ١٩٢٥.
- صحيفة الموصل ، العدد ٩٦٠ في ١١ نيسان ١٩٢٥ .

الهوامش

١ - اكرم الوتري، كيف وضع الدستور العرقي لسنة ١٩٢٥، مجلة افاق عربية، العدد ١٠، تشرين الاول ١٩٩٣، ص ٣٣.

٢ - عبد الرحمن النقيب: ولد في بغداد في محلة باب الشيخ في ٧ تموز ١٨٤٥، وكان ارستقراطي النزعة وواسع الثقافة الادبية، وكان له ديوان كمجلس ادب وظرف وسمر، تقلد منصب نقابة الأشراف عام ١٨٩٨، ثم اصبح رئيساً للحكومة المؤقتة عام ١٩٢٠، وشغل بعد ذلك عدة مناصب وزارية، توفي في بغداد في ١٢ حزيران ١٩٢٧، للمزيد من التفاصيل ينظر: رجاء حسين الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة واراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، بغداد-١٩٨٤

٣ - مجموعة باحثين، المفصل في تاريخ العراق، بغداد – ٢٠٠٢، ص ٤٤١.

٤- محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، بغداد-١٩٧٦، ص ١٩١

٥- فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بيروت- ١٩٤٩، ص ٢٩٣.

٦- علي يوسف الشكري، عدنان حسن محبوبة، محمد راضي ال كعيد الشمري، المجلس التأسيس العراقي ومشروع دستور عام ١٩٢٥، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد ٤٠، ٢٠١٩، ص ٩١.

٧- اخلاص لفته حريز، الافكار السياسية الواردة في الدساتير العراقية ١٩٢٥-١٩٥٨، مجلة اكليل للعلوم الانسانية، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ٨٣.

٨- للمزيد من التفاصيل عن مواد الدستور العراقي ينظر: صحيفة العراق، العدد ١٠٥١ في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٣؛ صحيفة العراق، العدد ١٠٥٢ في ٣١ تشرين الأول ١٩٢٣؛ صحيفة العراق، العدد ١٠٥٣ في ١ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة العراق، العدد ١٠٥٤ في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة العراق، العدد ١٠٥٥ في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة العراق، العدد ١٠٥٨ في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٦٦ في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٦٧ في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٦٨ في ٣١ تشرين الاول ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٦٩ في ١ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٠ في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧١ في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٢ في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٣ في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٤ في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٥ في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٣؛ صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٧ في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٣.

٩- حنان طلال جاسم، سوسن عادل ناجي، الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ دراسة تاريخية، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد ٦٨، شباط ٢٠١٩، ص ٢٨٧.

١٠ - صحيفة العراق: صدرت في بغداد في الأول من حزيران عام ١٩٢٠ لصاحبها رزوق داود غنام ، إذ صدرت بدلاً عن صحيفة العرب التي كانت تصدر من قبل سلطات الاحتلال البريطاني، و منذ صدور عددها الاول سارت الصحيفة على سياسة جديدة ومستقلة دونت من خلال التاريخ السياسي القومي والاقتصادي والاجتماعي للعراق، واعتبرت المرجع الاول والاخير للعديد من القضايا الوطنية والاجتماعية، ومن ابرز كتابها الاوائل : شكري الفضلي وحسن غصيبة وعطا امين ورفائيل بطي ومحمد عبد الحسين، وكانت تصدر بأربع صفحات صغيرة لتعذر وانعدام الامكانات الفنية الطباعية الحديثة آنذاك، وكات مقالاتها الافتتاحية بسيطة واخبارها المحلية نادرة، للمزيد من التفاصيل ينظر: فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، بغداد، ١٩٧٦، ص ٤٦.

١١ - صحيفة الاستقلال: صدرت في بغداد في ٢٨ ايلول عام ١٩٢٠ لصاحبها عبد الغفور البدري، واوقف نشاطها في ٩ شباط ١٩٢١ لكونها نشرت عدد خاص عن عودة المنفيين الوطنيين الى بغداد، وقد استقطبت الاقلام الوطنية للنشر والكتابة فيها ومنهم: رشيد الصوفي وسامي خوندة

وعوني بكر صدقي وحسين الرحال ومصطفى علي وباقر الشبيبي ومحمد يونس السبعاوي واحمد جمال الدين وفهمي المدرس وطالب مشتاق وغيرهم، وستمرت بالصدور حتى الغاء امتيازها في ٨ شباط ١٩٦٣ ولم تصدر بعد ذلك، للمزيد من التفاصيل ينظر: فائق بطي، المصدر السابق، ص ٥٢.

١٢ - صحيفة العراق، العدد ١٠٥٣، في ١ تشرين الثاني ١٩٢٣.

١٣ - صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٦ في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٣.

١٤ - صحيفة الاستقلال، العدد ٢٧٨ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٣.

١٥ - صحيفة العراق، العدد ١٠٦٤ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٣.

١٦ - المصدر نفسه.

١٧ - الروبية: هي عملة نقدية أدخلها البريطانيين للعراق عام ١٩١٤، وأصبحت عملة التداول فيه، وتساوي ٧٥ فلس عراقي (بالعملة العراقية في عهد الملك فيصل الأول) ولها عدة أجزاء منها، النصف والربع والثمن، أما أجزاءها النيكلية فهي: الآنة وتساوي ١٦.١ منها، والبيزة، وتساوي ٦٤.١ منها، وفي ١ تشرين الأول عام ١٩٣٣ ألغي التعامل بها وفق قانون العملة العراقية المرقم ٤٤ لسنة ١٩٣١، بموجب بيان صدر عن وزير المالية العراقي في ١٤ أيلول ١٩٣٣. ينظر: عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، بغداد-١٩٦٤، ص ٩٥-٩٧ .

١٨ - صحيفة العراق، العدد ١٠٧٤، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٣.

١٩ - صحيفة العراق، العدد ١١٣٤، في ٤ شباط ١٩٢٤.

٢٠- صحيفة العراق، العدد ١١٤٩ في ٢١ شباط ١٩٢٤.

٢١- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ط٧، بيروت- ٢٠٠٨، ص ٢٥٦.

٢٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤، ج٢، بغداد-١٩٢٥، ص ١٣٤٤.

٢٣- عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ص ٢٤٧.

٢٤- اكرم الوتري، المصدر السابق، ص ٤٥.

٢٥- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤، ج٢، بغداد-١٩٢٥، ص ١٣٤٨.

٢٦- صحيفة العراق ، العدد ١٢٦٦ في ٧ تموز ١٩٢٤.

٢٧- صحيفة العراق ، العدد ١٢٦٧ في ٨ تموز ١٩٢٤.

٢٨- صحيفة العراق ، العدد١٢٦٨ في ٩ تموز ١٩٢٤.

٢٩- حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، لندن- ١٩٨٧، ص ١٥٣.

٣٠- صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٥ في ٢٣ أذار ١٩٢٥.

٣١- سليم حسين ياسين، الدستور العراقي الاول لسنة ١٩٢٥، مجلة ابحاث ميسان، المجلد السادس، العدد ٢١، ٢٠٠٩، ص ٧٧.

٣٢- صحيفة العالم العربي، العدد ٣١٠ في ٢٦ أذار ١٩٢٥؛ صحيفة العراق، العدد ١٤٨٧ في ٢٥ اذار ١٩٢٥.

٣٣- عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢٥٩-٢٦٠.

٣٤ - صحيفة العالم العربي: صدرت في يوم ٢٧ اذار عام ١٩٢٤ وهي صحيفة يومية سياسية جامعة، صاحب امتيازها حسون ومراد. ترأس تحريرها سليم حسون واستقل في ادارتها، والغي امتيازها عام ١٩٥٤ مع بقية الصحف العراقية. للمزيد من التفاصيل ينظر: فائق بطي، المصدر السابق، ص ٦٤.

٣٥- صحيفة العالم العربي، العدد ٣٠٦ في ٢١ أذار ١٩٢٥. ينظر ملحق رقم (١)

٣٦- صحيفة الاستقلال، العدد ٥٩٢ في ٢١ أذار ١٩٢٥.

٣٧- صحيفة العراق، العدد ١٤٨٦ في ٢٤ أذار ١٩٢٥.

٣٨- صحيفة العالم العربي، العدد ٣٠٦ في ٢١ أذار ١٩٢٥؛ صحيفة العراق، العدد ١٤٨٤ في ٢١ أذار ١٩٢٥.

٣٩- صحيفة العالم العربي، العدد ٣٠٧ في ٢٢ أذار ١٩٢٥.

٤٠- صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٥ في ٢٣ أذار ١٩٢٥؛ صحيفة الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٣٣ في ٢٣ أذار ١٩٢٥؛ صحيفة العالم العربي، العدد ٣٠٧ في ٢٢ أذار ١٩٢٥؛ صحيفة الاستقلال ، العدد ٥٩٣ في ٢٣ أذار ١٩٢٥.

٤١- صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٥ في ٢٣ أذار ١٩٢٥؛ صحيفة الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٣٣ في ٢٣ أذار ١٩٢٥.

٤٢- صحيفة الاستقلال ، العدد ٥٩٣ في ٢٣ أذار ١٩٢٥.

٤٣- صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٦ في ٢٤ أذار ١٩٢٥.

٤٤- صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٦ في ٢٤ أذار ١٩٢٥.

٤٥- صحيفة العالم العربي، العدد ٣٠٩ في ٢٥ أذار ١٩٢٥؛ صحيفة الاوقات البغدادية ، العدد ٣٩٣٥ في ٢٥ أذار ١٩٢٥؛ صحيفة العراق، العدد ١٤٨٧ في ٢٥ اذار ١٩٢٥؛ صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٨ في ٢٦ أذار ١٩٢٥.

٤٦- صحيفة العالم العربي، العدد ٣١٠ في ٢٦ أذار ١٩٢٥.

٤٧- صحيفة العالم العربي، العدد ٣١٠ في ٢٦ أذار ١٩٢٥.

٤٨- صحيفة العراق ، العدد ١٤٨٩ في ٢٧ أذار ١٩٢٥؛ صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٣ في ٢٥ اذار ١٩٢٥.

٤٩- صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٥ في ٣٠ اذار ١٩٢٥.

٥٠ - صحيفة الموصل: صدره عددها الاول في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩١٨ وحي صحيفة سياسية ادبية عامة تصدر ثلاث مرات في الاسبوع وكان يحررها يونان عبو اليونان، للمزيد من التفاصيل: ينظر: فائق بطي، المصدر السابق، ص ٤٥.

٥١- للمزيد من التفاصيل عن مواد الدستور العراقي عام ١٩٢٥ ينظر: صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٣ في ٢٥ اذار ١٩٢٥؛ صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٤ في ٢٨ اذار ١٩٢٥؛ صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٥ في ٣٠ اذار ١٩٢٥ ؛ صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٧ في ٤ نيسان ١٩٢٥ ؛ صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٨ في ٦ نيسان ١٩٢٥ ؛ صحيفة الموصل ، العدد ٩٥٩ في ٩ نيسان ١٩٢٥ ؛ صحيفة الموصل ، العدد ٩٦٠ في ١١ نيسان ١٩٢٥ .

٥٢ - صحيفة العالم العربي، العدد ٣٠٦ في ٢١ أذار ١٩٢٥